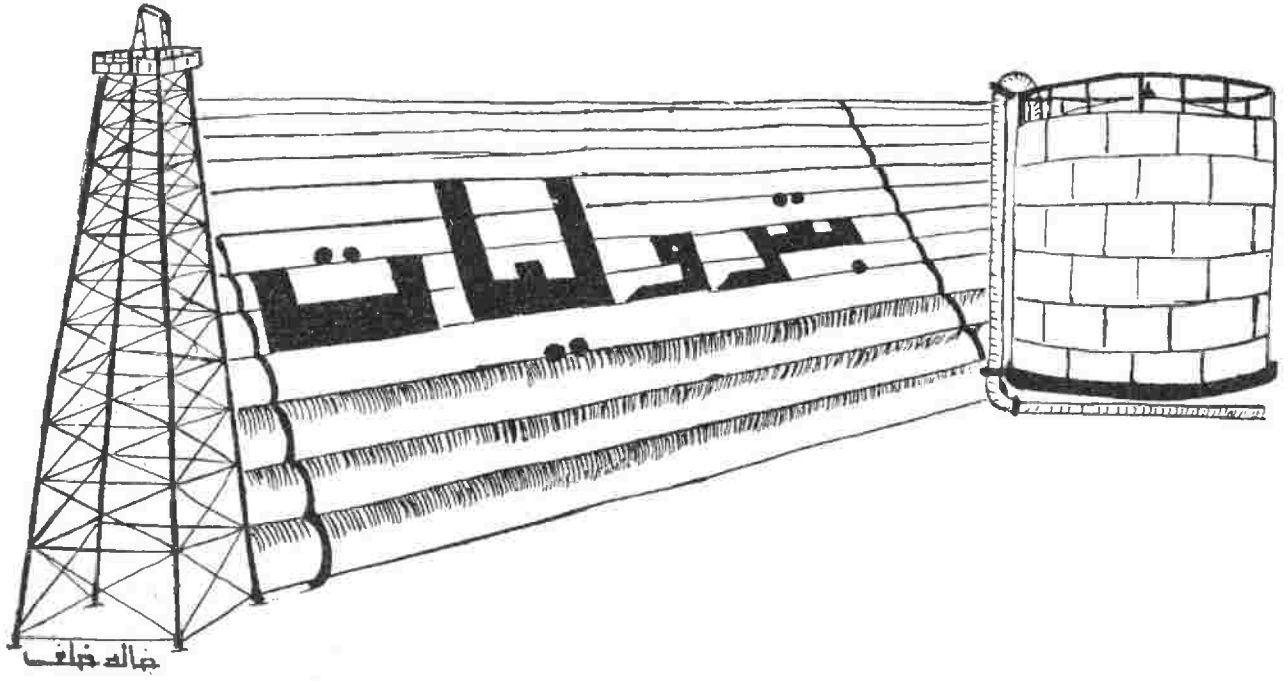




رسوم شركة نفط الكويت

« هذا مقال نشرته جريدة التايمس اللندنية في عددها الصادر يوم ١٤ مايو ١٩٥٠ تأتى أهميته من أنه جاء في وقت كثر فيه الحديث عن منابع الزيت في الشرق الأوسط تبعاً لكثرة مشكلاته ، وقد دأبت بعض الصحف الانجليزية مؤخراً على التعليق على الأحوال في الكويت بعد استنباط الزيت بصورة لاتمثل الواقع . كما أن هذا المقال جاء في صحيفة عرفت بالرصانة والسمعة الطيبة والاحترام بين صحافة العالم . وهو أول مقال تطع به الصحف الانجليزية بمثل وجهة النظر الصحيحة في مسألة زيت الكويت وبدافع عن حق الكويت الذى يعمل سمو أميرنا المعظم على الوصول لآليه في رفع رسوم الكويت على الزيت بصورة معقولة تنفق مع تلك الرسوم التى تنالها البلاد الأخرى وتساعد على رفع المستوى في البلاد والتعجيل بالمشاريع الحيوية التى يرى إليها سموه ورجال حكومته وأفراد شعبه . وعلى أن المقال يحتوى على وصف للحقائق وعلى مقارنات ممتازة ، فان فيه بعض الهبات التى لانجملنا نقله بمخافته . »

(لندن)
عبد العزيز حسين

الإنجليز يجعل من الصعب على الشركات الإنجليزية أن تقدم نفس الاتفاق ، ولكن يبدو واضحاً أن الاتفاقية الجديدة في المملكة العربية السعودية قد نصبت مستوى جديداً عالياً لموارد الزيت الحكومى في الشرق الأوسط . كما أن رئيس وزراء العراق قد بدأ المفاوضات لهذا الغرض بعد أن كرر عدة مرات بأن حكومته ستطلب شروطاً جديدة في مثل المستوى الطيب الذى ناله جيرانه .

وقد أعلن شيخ الكويت أنه هو وسلفه قد طلبا منذ بضع سنوات شروطاً أفضل من شركة نفط الكويت . ولم يلجأ سموه إلى الضغط بل إنه - حسب كلام مثله في لندن -

إن حركة البترول القائمة في إيران ، وما حولها من توتر سياسى ، لم تشمل بعد أقطار البترول الأخرى في الخليج الفارسى ، أو على الأقل لم تشملها بذلك التطرف وتلك الشدة وهذا أمر يذكر للحكومات العربية وحكامها المختصين ، ولكن من الخطأ أن نظن أن هذا يتضمن أنهم قانعون بنصيبهم . ففي المملكة العربية السعودية وقعت الشركة الأمريكية صاحبة الامتياز اتفاقاً في ديسمبر يظن منه أنه ، وإن لم يعط الملك ابن سعود رسوماً أعلى فإنه يعطيه ضريبة أكبر ، بحيث لا يكبد ذلك الشركة الأمريكية التى تعمل تحت نظام الضرائب الأمريكى إلا قليلاً . ونظام الضرائب

كان اتجاهه نحو الشركة « اتجاه صداقة عظيمة » وأنه يأمل في « الاتفاق على ضريبة في مستوى يمكن مقارنته ببلاد الشرق الأوسط الأخرى » إن قضية الشيخ قوية وإن من المعقول أن تقدر أن الشركة - وهي اختصاص بريطاني نصف ملكيتها بريطاني والآخر أمريكي - لن تأسف إذا أثبتت أن القضية القوية لن تخسر ولكنها ترجح إذا توبعت بصورة ودية وبطريقة معقولة . إن قصة الكويت ترينا بصورة واضحة وبسيطة جداً ، كيف أن امتيازاً ووفق عليه لأمد طويل يمكن أن يغدو في حاجة إلى التعديل الاختياري قبل أن يتم أمده .

الكويت ميناء تجارى مساحته ٦٠٠٠ ميل مربع من الصحراء الرملية على رأس الخليج الفارسي يسوده الهدوء منذ القرن الثامن عشر تحت حكم أسرة من شيوخ العرب ، ولم تدخل الكويت نطاق الشؤون العالمية حتى عام ١٩٣٨ ، وكان ذلك إلى حد ما بصورة مفاجئة ، عند اكتشاف آبار الزيت في « البرقان » وقد ثبت أن هذا الحقل يحتوى على أعظم مخزون للبترول عرفه الإنسان ، وجاءت الحرب فأجلت استغلاله ولكن عندما بدأ الإنتاج عام ١٩٤٦ أخذت ترتفع نسبة غلته بصورة لم يسبق لها مثيل . والكويت الآن الثالثة بين منتجي الزيت في الشرق الأوسط والسادسة في العالم ، ويقدر انتاجها بحوالى ١٨ مليون طن من النفط الخام كل عام . والاحتياطي في حقل « البرقان » رقم خيالى يقدر بـ ١١٠٠٠٠ مليون برميل (حوالى ١٥٠٠ مليون طن) ويقع هذا الحقل على مسافة ١٥ ميلاً فقط من الساحل حيث يقوم مرسى عميق يمكن أن ترسو فيه ناقلات الزيت حمولة ٢٨ ألف طن .

ويقوم إنتاج الزيت في الكويت على حسب امتياز عقد عام ١٩٣٤ عندما كانت التجارة كاسدة والأمل في العثور على آبار للزيت في كميات تجارية غير مؤكد . ولم يكن هنالك ما يغري المتقنين ، عدا آثار القار اليابسة في صحراء رملية واسعة على حافة البحر . ولم تكن لديهم فكرة عن الطلب العالمى المحتمل أو عن أسعار النفط عام ١٩٥١ ، على هذا فإنه كان من الغفلة أن يرسوا صورة وردية لما يرونه ، ولذا كانت الشروط التى اتفقوا عليها مع الأمير معقولة في ذلك الحين . وكان مقدار الرسم ثلاث رويات على الطن وأربع آتات في مقابل الاعفاء من الضريبة ، فالحجموع حوالى ٤

شلتات و ١٠ بنسات ونصف للطن ، أو ٧ بنسات ونصف للبرميل ، وتقضى الاتفاقية أن يكون الاتفاق لمدة خمسة وسبعين عاماً ، وهي جارية الآن ، ولكن عوامل أخرى قد تغيرت فقد ارتفع ثمن النفط وانحطت قيمة النقد ، وهذه الضريبة لا تدفع بالذهب (كما هو الحال بالمملكة العربية السعودية) وليس بالنفط (كما هو في تكساس) ولكن بالرويات الهندية ، وقد فاق انتاج البترول كل الأحلام التى عقدت عليه .

إن التغيرات في الأسواق العالمية قد حولت الشرق الأوسط من كونه مركزاً تموينياً ثانوياً إلى كونه مركزاً أساسياً لمنطقة واسعة من العالم . ولقد قدر بأن الاتفاقية السعودية ينتج عنها دفع ٥٥ سنناً أمريكياً لكل برميل وربما أكثر من ذلك بقليل ، والاتفاقية التى رفضتها إيران ربما أعطت الحكومة الإيرانية مالا يقل عن ٣٤ أو ٣٥ سنناً للبرميل (أو ١٨ شلناً للطن تقارن مع ٤ شلتات و ١٠ بنسات ونصف تدفع للكويت) ولتعدد مقارنة أخرى فإن حكومة فنزويلا قد أخذت في العام الماضى ٦٩ سنناً على البرميل ، أو ما يقدر بدخل مباشر للحكومة من النفط مقداره ٣٨٠ مليون دولار إلا أن فنزويلا تمتاز بسهولة اتصالها بالأسواق الرئيسية . وعلى هذا فإن الرسوم التى تدفع للكويت قد بطل أوانها .

ربما كان من الخطأ أن تقدر أن الدخل كبير جداً بالنسبة للأغنى الشخصى لصاحب السلطة . إن النفط قد تسبب في ثراء المواطنين في كثير من البلدان ودخل الشيخ الكبير يقوم على مشروعات الشركة كما يقوم على ما وهبته الطبيعة لبلاده ، والطبيعة وقد حبت الكويت بالزيت والموقع الساحلى قد ضنت عليها بالماء ، وقد كانت الكويت تغدو أسعد بكثير لو أن الطبيعة حبته بالماء بدلاً من النفط . إن أرض الكويت لأماء فيها والمدينة تعتمد على ما يستحضر إليها عن طريق البحر ويبيع في الشوارع بأسعار عالية ، وفي مثل هذه الظروف فإن حاكماً مفكراً سيستعمل هذه الثروة التى تأتية عن طريق النفط لإصلاح النواحي الأخرى ببلاده .

هذا تماماً ما عقد الشيخ العزم على القيام به : إنشاء المدارس وإقامة نظام صحى وإتفاق مليونين من الجنهات

هنا الكويت



سماعة الشيخ عبد الله المابر الصباح يضع المجر الأساسي أبناء مسجد الأحدى

(تصوير بدران)